لدى في المعنى والتفرع على فعل بخلاف فاعل الذي يراد به آخر ما يضاف إليه
فإن الذي هو في معناه لا عمل له ولا تفرع له على فعل فالتزمت إضافته كما سبق
تنبيهات الأول الوصف المذكور ليس مصوغا من ألفاظ العدد وإنما هو من
الثلث والربع والعشر على وزن المضروب مصادر ثلث وربع وعشر على وزن
ضرب ومضارعها على وزن يضرب إلا ما كان لامه عينا وهو ربع وسبع وتسع
فإنه على وزن شفع يشفع **الثاني** لا يستعمل هذا الاستعمال أي ثان ميلا بفاعل
ثاني واحد وثاني اثنين وأحرى وأجازه بعضهم وحكاه عن العرب **الثالث** أبهم
كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد للعشرين
المذكورين فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين بالإضافة وهذه رابعة ثلاثا
وثلاثين بالإعمال ورابعة ثلاث وثلاثين بالإضافة وإن أردت تا مثل ثاني اثنين
مركبا فجئ بتركيبين أي إذا أردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب بمعنى
بعض أصله كثاني اثنين جئ بتركيبين صدرا ولهما فاعل في التذكير وفاعلة
في التأنيث وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه وعجزهما عشر في التذكير وعشرة
في التأنيث فتقول في التذكير ثالث عشر ثلاثة عشر إلى تاسع عشر تسعة
عشر وفي التأنيث ثانية عشرة اثنتي عشرة إلى تاسعة عشرة تسع عشرة
بأربع كلمات مبنية وأول التركيبين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثان إلى اثنين
وهذا الاستعمال هو الأصل ووراءه استعمالان أحدهما أن يقتصر
على صدر الأول فيعرب لعدم التركيب ويضاف إلى المركب باقيا بناؤه وإلى هذا
أشار بقوله أو فاعلا بحالتيه أضف إلى مركب بما تنوي
يفي يعني جوابه أضف فهو مجزوم أشبعت كسرته والمعنى أنك إذا فعلت ذلك
وفى الكلام بالمعنى الأول الذي تنويه فتقول في التذكير ثالث اثني عشر إلى
تاسع تسعة عشر وفي التأنيث ثانية اثنتي عشرة إلى تاسعة تسع عشرة
والثاني منهما أن يقتصر على صورة التركيب الأول وإليه أشار بقوله وشاع
الاستغنا بحادي عشرا ونحوه أي ثاني عشر إلى تاسع عشر وفي التأنيث
حادية عشرة إلى تاسعة عشرة فتذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع
المؤنث وفيه حينئذ وجهان الأول أن تعرب الأول وتبني الثاني حكاه ابن السكيت

وابن

وابن كيسان والكسائي ووجهه أنه حذف عجز الأول وأعرب لزوال التركيب
ونوى صدر الثاني فبنى والثاني بقاؤهما على البناء وهذا الوجه لقلته وزعم بعضهم أنه يجوز
بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود بأنه لا دليل حينئذ
على أن هذا من التركيب المنتقى عن من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الأول والثاني
أن يعرب بهما معا لزوال مقتضي البناء فيهما حينئذ يجري الأول على حسب العوامل
ويجر الثاني بالإضافة **تنبيهان** الأول إنما مثل بحادي عشر وزيجي
لينتفض التمثيل وايرد التنبيه على ما التزموه حين صاغوا الحادي واحدى على
فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام فقالوا حادي عشر وحادية
عشرة والأصل واحد وواحدة فصار حادو وحادوة فقلبت الواو ياء لانكسار
ما قبلها فوزنهما عالف وعالفة وأما ما حكاه الكسائي من قول بعضهم واحد
عشر فشاذ نبه به على الأصل المرفوض قال في شرح الكافية ولا يستعمل هذا
القلب في واحد إلا في نيف أي مع العشرة أو مع عشرين وأخواته **الثاني**
لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع إلا أن
سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا وذهب الكوفيون وأكثر البصريين
إلى المنع وعلى الجواز فتقول هذا رابع عشر ثلاثة عشر ورابع ثلاثة عشر
ولا يجوز أن يحذف النيف من الثاني مع حذف العقد من الأول للالتباس ويتعين
أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض قال في أوضح المسالك بالإجماع لكن قال
المرادي أجاز بعض النحويين هذا ثالث عشر وثالث اثني عشر بالتنوين
وهو مصادم لحكاية الإجماع اهـ وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ
العدد بحالتيه من التذكير والتأنيث قبل واو يعطف يعني أن العشرين وبابه
إلى التسعين يعطف على اسم الفاعل بحالتيه فتقول الحادي والعشرون إلى
التاسع والتسعين والحادية والعشرون إلى التاسعة والتسعين ولا يجوز
أن تحذف الواو وتركب فتقول حادي عشرين كما تقول حادي عشر اتفاقا لكل
وقع باطله بأنه يجوز أحد عشر بالتركيب ولا يجوز أحد عشرين بالتركيب كما مر
تنبيه لم يذكروا في العشرين وبابه اسما مشتقا وقال بعض أهل اللغة
عشرنت الثلاثين إذا صار له عشرون وثلاثون وكذلك إلى التسعين واسم الفاعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)